تحرك عاجل

اعتقال كاتب بعد انتقاده للحكومة

تم اعتقال الكاتب السعودي المرموق الدكتور زهير كتبي دون تهمة منذ 15 يوليو/ تموز. وقد تعرض للضرب أثناء الاعتقال ويواجه خطر التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة. كما أنه في حاجة إلى عناية طبية. وهو يعد سجين رأي.

في 15 يوليو/تموز، ألقت قوات الأمن القبض على **الدكتور زهير كتبي**، الكاتب والمعلق والناقد السعودي المرموق، من منزله في مكة المكرمة، وكان بعض من قبضوا عليه يرتدون ملابس مدنية، بينما الأخرون في زيهم الرسمي لكنهم كانوا ملثمين. وقد خدعوه كي يفتح لهم الباب الخارجي ثم ضربوه بأعقاب بنادقهم، وأجبروه على ركوب سيارة واقتادوه بعيداً.

وقد نقل زهير كتبي إلى ثلاثة أماكن مختلفة، حيث تم استجوابه ومن المعتقد أنه قد أسيئت معاملته. وفي نهاية المطاف تم نقله إلى سجن مكة العام. ولم توجه له أي اتهامات حتى الآن. وهو في حاجة إلى عناية طبية إذ أنه كان يتعافى من عملية جراحية للسرطان، كما يعاني من مرضي السكري وارتفاع ضغط الدم.

ويعتقد أنه اعتقل بسبب تصريحات أدلى بها في 25 يونيو/حزيران في البرنامج التلفزيوني "في الصميم"، على قناة روتانا خليجية الفضائية، وانتقد فيها القمع السياسي في المملكة العربية السعودية ودافع عن الإصلاحات من قبيل تحويل النظام السياسي في البلاد الى ملكية دستورية.

وكان زهير كتبي قد تعرض للمضايقة والترهيب منذ تسعينات القرن الماضي لنشاطه السلمي، وجرى اعتقاله. كما حكم عليه ثلاث مرات على الأقل منذ التسعينات كذلك، بالسجن شهوراً وبالغرامة لدعوته إلى الإصلاح وانتقاد أوضاع السجون في المملكة العربية السعودية، وأجبر على توقيع تعهد بعدم مناقشة القضايا العامة في وسائل الإعلام المكتوبة أو البث أو الكتابة على حساباته في وسائل الاعلام الاجتماعية.

يرجى الكتابة فورا باللغة الإنجليزية أو العربية أو اللغة الخاصة بكم:

- لمطالبة السلطات بالإفراج فوراً عن **الدكتور زهير كتبي** دون أي قيد أو شروط، حيث انه سجين رأي، سجن لمجرد ممارسته حقه في حرية التعبير؛
- ولحثها على التأكد من حمايته من التعذيب وغيره من أشكال المعاملة السيئة، وإتاحة الفرصة له فورا للحصول على الرعاية الطبية التي قد يحتاجها والتواصل بشكل منتظم مع عائلته.

يرجى إرسال المناشدات قبل 9 أكتوبر/ تشرين الأول 2015 إلى:

الملك ورئيس الوزراء
سلمان بن عبد العزيز آل سعود
خادم الحرمين الشريفين
مكتب جلالة الملك
الديوان الملكي، الرياض
المملكة العربية السعودية
فاكس: (عن طريق وزارة الداخلية)
+966 11 403 3125 (يرجى مواصلة المحاولة)
تويتر: KingSalman
صيغة المخاطبة: صاحب الجلالة

تحرك عاجل: 188/15 رقم الوثيقة: MDE 23/2351/2015 تاريخ الإصدار:
28 أغسطس/ آب 2015

وزير الداخلية
صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز آل سعود
وزير الداخلية
وزارة الداخلية، ص. 2933، طريق المطار،
الرياض 11134 المملكة العربية السعودية
فاكس: 3125 403 11 966+(يرجى مواصلة المحاولة)
صيغة المخاطبة: صاحب السمو

ونسخ إلى:
رئيس لجنة حقوق الإنسان
بندر محمد عبد الله العيبان
لجنة حقوق الإنسان
ص.ب 58889، الرياض 11515
طريق الملك فهد
فاكس: 5101 418 11 966 +
البريد الإلكتروني:
info@hrc.gov.sa
مبنى رقم 3، الرياض
المملكة العربية السعودية

كما نرجو إرسال نسخ إلى الهيئات الديبلوماسية المعتمدة في بلادكم. نرجو إدخال عناوين هذه الهيئات أدناه:
الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 فاكس رقم الفاكس البريد الالكتروني عنوان البريد الالكتروني
صيغة المخاطبة
نرجو التأكد من القسم الذي تتبعونه إذا كان إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه ممكناً.

تحرك عاجل

اعتقال كاتب بعد انتقاده للحكومة

معلومات اضافية

منذ 2012 والسلطات السعودية تقمع بشكل منهجي كل أشكال المعارضة والنشاط السلمية من خلال استهداف النشطاء والمعارضين. وعند مطلع 2014، كان أكثر المدافعين عن حقوق الإنسان البارزين والمستقلين في المملكة العربية السعودية إما قد سجنوا، أو لجأوا خائفين إلى الصمت أو فروا من البلاد. وقد فرض بالفعل على معظمهم حظر سفر تعسفي، وتعرضوا للتخويف والتحرش من قبل قوات الأمن، وخاصة من قبل الإدارة العامة للتحقيقات بوزارة الداخلية (المعروفة أيضا باسم المباحث)، قبل أن يحاكموا وتصدر عليهم أحكام قاسية. وقد حكم على العديد منهم بعد محاكمات جائرة من قبل المحكمة الجزائية المتخصصة، وهي محكمة خاصة بالأمن ومكافحة الإرهاب غير محددة الولاية القضائية والإجراءات.

إن القمع المنهجي للمدافعين عن حقوق الإنسان جزء من حملة أوسع من جانب السلطات لإسكات جميع أشكال الانتقادات التي كشفت، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها السلطات. وقد شمل الأشخاص المستهدفون المدافعين البارزين عن حقوق الإنسان في البلاد، ومن بينهم نشطاء في مجال حقوق المرأة وأقارب ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، والمعارضون من شيعة المملكة العربية السعودية الذين ينتقدون التمييز ضد طائفتهم، وكل من يتصل بالمنظمات الدولية لحقوق الإنسان مثل منظمة العفو الدولية.
وقد أجبرت السلطات الناس على التوقيع على تعهدات بعدم إخبار أي شخص عن المضايقات، وفي بعض الحالات عن سوء المعاملة، التي كانوا قد تعرضوا لها. كما استخدمت السلطات الرقابة الجماعية لمراقبة الاتصالات عبر الإنترنت، لا سيما مع وسائل الإعلام الدولية ومنظمات حقوق الإنسان؛ وهددت الناس بالسجن لفترات طويلة إذا لم يوقفوا نشاطهم، وفي بعض الحالات إذا لم يعملوا كمخبرين للسلطات. ووجهت التهم إلى النشطاء وأقاربهم وأصدرت الأحكام عليهم بارتكاب "جريمة" " التواصل مع جماعات أجنبية" (والتي ذكرت أسماؤها في بعض وثائق المحكمة ومن بينها منظمة العفو الدولية)؛ وفي بعض الحالات تقديم الناس إلى المحاكم، ولا سيما المحكمة الجزائية المتخصصة، التي أصدرت الأحكام التعسفية بتهم غامضة الصياغة وعقب محاكمات بالغة الجور.

وبعد أن أخرست المدافعين البارزين عن حقوق الإنسان في البلاد، وسعت السلطات في 2013 دائرة القمع تجاه النشاط على الانترنت لإسكات المحامين عن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وأفراد أسرهم، أو أي شخص يتصل بالمنظمات الدولية لحقوق الإنسان ليخبرها بهذه الانتهاكات. وأجبرت السلطات أفراد أسر النشطاء والضحايا والمحامين عنهم على التوقيع على تعهدات بعدم الإبلاغ عن الانتهاكات التي يواجهها أقاربهم أو موكلوهم، وعدم الكشف عن تفاصيل حالاتهم. وفي الوقت نفسه، فإن السلطات نفسها استخدمت وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة لتقديم روايتها الخاصة عن الأحداث ولتحويل الرأي العام ضد هؤلاء النشطاء، ووصل بها الأمر في بعض الحالات إلى وصمهم بالإرهابيين والمجرمين.